«دولة» لا «فوضى»

احتلال الشوارع وتأجيرها مفروشة

١

فوضى عارمة تضرب الشارع المصرى الآن.. انتهاكات بالجملة وتعديات على الممتلكات العامة، عصابات من البلطجية والمسجلين الخطرين وعتاة الإجرام طالت أيديهم أشياء كثيرة ليست سرقات أو نهبا فحسب، بل وصل بهم الحال إلى حد السطو على بعض المناطق وبناء المحال والأكشاك عليها ثم بيعها أو تأجيرها للمواطنين.. ولا يملك أحد حق الاعتراض.. وإذا فكر فى ذلك فسوف يلقى نصيبه من الضرب المبرح إلى القتل.

البلطجية أقاموا الأكشاك فى تحد صارخ لسلطة الدولة

كشك عشوائى تم بناؤه على سور مبنى رئاسة حي المقطم

مجموعة من الأكشاك دون تراخيص فى شارع السوق

[تصوير: محمد عادل]

تحقيق: أحمد فرغلى نيرمين قطب

نماذج التعديات والمخالفات الصارخة تتكرر فى كل مكان وفى العديد من المحافظات والمدن الجديدة وفى قلب العاصمة، والمدهش أن كل أجهزة الدولة عاجزة عن المواجهة.. لدرجة أن الساحة باتت خالية والقوانين أصبحت معطلة حتى وصل الأمر برئيس حى المقطم إلى الاستغاثة من عدم قدرته على إزالة اثنين من الأكشاك أقامها الخارجون عن القانون بجانب مبنى رئاسة الحى جهارا نهارا.

وفى إسكان الشباب بمدينة السادس من أكتوبر حدث ولا حرج.. وتفاصيل أخرى نرصدها فى السطور المقبلة:

بداية نشير إلى أن المخالفات المرصودة وغير المرصودة فجة وصريحة ولا ينكرها المسئولون، فأحد المحافظين قال لنا: لدى أجهزة ترصد مخالفات البناء فى كل مكان ولا أملك وقف التعديات لأن بعض أصحاب هذه المبانى يعملون تحت حماية البلطجية ويكون لديهم الاستعداد لمواجهة أجهزة المحافظة، فضلا عن الخوف والرعب الذى يعترى الموظفين والمسئولين عن المراقبة.

ليس هذا فحسب، بل هناك تجاوزات تبدأ من الباعة الجائلين وحتى كبار المقاولين، ولا أحد يلتزم لا بالقانون ولا بالأخلاق.. وهؤلاء المخالفون والخارجون عن القانون لا يرتدعون إلا عندما تتدخل قوات أمنية كبيرة سواء من القوات المسلحة أو الشرطة، وهذا غير متاح الآن، وإلا فسوف نحتاج إلى فرقة أمنية فى كل شارع.

المخالفات التى تشهدها البلاد الآن لا تتوقف حتى البائع البسيط الذى كان يفرش بضاعته على لوح خشبى أصبح يحتل الرصيف ويزرع الحوامل الحديدية فى قلب الشارع بشكل دائم، بل ويضع مظلة تؤكد احتلاله للمكان، وهذا ما يحدث فى شوارع وسط القاهرة (طلعت حرب وشريف وقصر النيل و٢٦ يوليو) بكل بجاحة وتجاوز فى مشهد مؤسف وبلا رادع.

والنماذج كثيرة فى منطقة وسط البلد التى دائما ما تبدأ من عندها حملات الدولة لإزالة المخالفات وتقف عندها ايضا تلك الحملات دون الانتقال إلى مناطق اخرى تكون نماذج المخالفات فيها صارخة .

وفى ميدان الجيزة وفيصل والهرم وبولاق وغيرهم

الأدوار الأرضية بإسكان الشباب فى أكتوبر تتحول إلى محال

رئيس حى المقطم يستغيث ويطلب المساعدة لإزالة المخالفات

أحد يتحرك، وعندما ذهب الأهالى إلى المسئولين بالحى ألقوا بالكرة فى ملعب الأمن وهكذا شأن باقى المخالفات.

مشكلة التعديات والمخالفات لا تتوقف فقط على الباعة والأكشاك ولكنها تتعدى حتى على المتنفس البسيط الذى قلما وجد وسط المبانى فى وقتنا هذا وهى الحدائق الصغيرة التى تحولت جميعها الان إلى ملاحق خارجية للمقاهى والكوفى شوب التى لا يخلو منها شارع فعندما يأتى المساء تمتلىء الحدائق المخصصة للمنفعة العامة بالمقاعد والمناضد الشيشة مثل احدى الحدائق فى نهاية شارع ٦٠٣ بالمعادى الجديدة والقريبة من الطريق الدائرى، ولكن الامر لا يقتصر على الحدائق المتطرفة ففى نفس الشارع وعلى بعد عدة امتار من مبنى مرور المعادى الذى تم حرقه اثناء الثورة ولم يفتح مرة اخرى تحتل المقاهى الحدائق الصغيرة الموجودة فى الجزيرة الوسطى للطريق!

اما الاغرب والأكثر خطورة فهو انتشار المقاهى الصغيرة والباعة على الطريق الدائرى فقد تعودنا ان نرى عربات حمص الشام وباعة الذرة والترمس على كورنيش النيل وحتى على الطريق الدائرى فى منطقة المنيب حيث تحتل الارصفة ايضا بمجموعة من المقاعد البلاستيكية التى يتم تأجيرها للمواطنين وهذا المشهد يتكرر فى مواقف السيارات وغيرها من المناطق وهذه المواقع تمثل خطورة كبيرة على حياة هؤلاء الباعة قبل أن تمثل خطورة على قادة السيارات ومن يستقلونها.

ذهبنا إلى اللواء خالد المعبدى رئيس حى المقطم باعتباره واحدا من الاحياء التى كانت منضبطة الى حد ما وعندما طرحنا عليه بعض نماذج المخالفات فوجئنا بالرجل يستغيث بنا ويأخذ بيدنا إلى الشباك الذى يطل من مكتبه على شارع ٩ حيث يوجد اثنان من الأكشاك التى أقامها البلطجية بدون وجه حق وبدون ترخيص وتم توصيل الكهرباء اليها وهى تعمل الآن على بعد أمتار قليلة من قسم شرطة المقطم... وهنا سألناه هل وصل الضعف بالأمن الى حد عدم القدرة على إزالة كشك ملاصق لقسم الشرطة ومبنى الحى... قال بمنتهى السرعة نعم.. فالضابط أو فرد الأمن مواطن ولديه أسرة يخشى من البطش بها كما أن هؤلاء الخارجين عن القانون لا يترددون فى الاعتداء على الضباط فى قسم الشرطة نفسه، فما بالك إذا فكر أحد فى تطبيق القانون عليهم.

واضاف المعبدى: مشاكل الاحياء مع تنفيذ إزالة المخالفات وتطبيق قانون المحليات والمعوقات البيروقراطية تبدو متشابهة فى ظل غياب التنظيم عن كثير من أجهزة الدولة وقلة عدد العاملين فى الاحياء، فهناك الآلاف من المخالفات الصارخة فى كل مكان. ونوه إلى أن عدد الموظفين قليل بالنسبة لمساحة الحى وعدد سكانه فإذا جاء اخطار بمشكلة مايتوجه الجميع إلى هذا المكان فإذا تزامن ذلك مع مشكلة فى اماكن اخرى تحدث ازمة حقيقية، فعلى سبيل المثال لا يوجد سوى ضابط واحد من قوة المرافق فى خدمة الحي!

أما المشكلة الثانية، فهى الامكانات وعدم توافر المعدات فضلا عن البيروقراطية التى تعوق الاحياء عن تنفيذ مشروعات، ربما تسهم فى حل مشكلة هذه المخالفات، فهناك اماكن كثيرة تصلح لإقامة اسواق لهؤلاء الباعة أو اكشاك ولكن نقص الامكانات المادية والبيروقراطية يقفان حائلا دون إنجاز أى عمل على الطريقة الصحيحة الأمر يسهم فى تفاقم المخالفات.

ومن جانبه، رصد الدكتور محمد عبدالباقى مدير مركز الدراسات التخطيطية العمرانية وأستاذ الهندسة بجامعة عين شمس الكثير من المخالفات التى يشهدها المجتمع المصرى حاليا والتى تتنوع بين مخالفات خاصة بأعمال البناء والتشييد، وأخرى خاصة بإشغالات الطرق وإلقاء المخالفات فى غير أماكنها، وثالثة تتعلق بالتعديات على الأراضى الزراعية والتوسعات الرئيسية دون تراخيص، وكل هذه المخالفات المنوط بمتابعتها أجهزة الحكم المحلى والممثلة فى المحافظات وإدارات التراخيص، وتلك الجهات تعانى منذ فترة طويلة فسادا إداريا وضعف الكوادر الفنية العاملة بها، ونقصا فى الامكانات والمعدات وكذلك نقص فى القدرات لتنفيذ مهام عملهم ويضاف الى ذلك غياب البعد الأمنى وعدم تطبيق القانون على أحد.

وهذه المشكلات كانت معروفة قبل الثورة، لكنها تفاقمت حاليا، ولم تتمكن الاجهزة من فرض سيطرتها على أوضاع العمران والنمو العشوائى، والحل فى تقديرى، والكلام للدكتور محمد عبدالباقي، يتطلب إعادة النظر فى المنظومة كاملة بدءا من أختيار الكوادر المهنية التى تتمتع بنظافة اليد لتمنع المعاملات المشبوهة، ثم يتم تفعيل الحكومة الالكترونية التى ستعمل على منع المعاملات المباشرة التى تسهل فرض الرشوة، وهناك أمثلة كثيرة ناجحة فى دول عربية نفذت هذا المشروع مثل دبى والسعودية وسلطنة عمان التى تجرى بها اجراءات التراخيص عن طريق الانترنت.

رئيس مركز الدراسات العمرانية:

الخلل فى المنظومة والعلاج يبدأ بكوادر نظيفة اليد

ويحذر استاذ التخطيط والهندسة من التأخر فى المواجهة، الأمر الذى سوف يزيد من الاعباء ويسهم فى تفاقم أكبر للفساد ومن ثم يصبح تفعيل النظام وازالة المخالفات أصعب بكثير من الآن فنحن لدينا فى مصر مخططات كثيرة وجيدة جدا ولكننا نفتقر إلى الادارة الجيدة للتنمية العمرانية، وهذا ماجعل بعض المدن الجديدة مدنا طاردة بالإضافة الى تعدد الجهات التى تضع المخططات فضلا عن التداخل بين اجهزة الدولة فى كثير من المناطق مثل القاهرة الفاطمية وغيرها.